أثر مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية د. أسمهان خلف\* د. عثمان نقار \*\* لانا زاهر \*\*\* (الإيداع: 9 حزيران 2020 ، القبول: 24 آب 2020)

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية، ولتحقيق هذا الهدف تم تجميع البيانات السنوية لعينة مكونة من أحد عشر مصرفاً تجارياً خاصاً وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2008 و 2018. وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسى من التقارير المالية للمصارف المدروسة.

تم قياس المتغير المستقل المتمثل بمخاطر السيولة باستخدام نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع ونسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع، في حين تم قياس المتغير التابع المتمثل بالأداء المالي باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية ، ومعدل العائد على الأصول، ونسبة الرفع المالي. وبغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام نماذج ال Data الملكية ، ومعدل العائد على الأصول، ونسبة الرفع المالي. وبغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام نماذج ال Panel لاختبار العدين المالي المستقرة إلى إحصائي (EViews 10) في عملية تحليل البيانات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي لكل من نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع ونسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع في معدل العائد على حقوق الملكية، بينما أظهرت وجود تأثير إيجابي لكل من نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع ونسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع في معدل العائد على الأصول، ومن جهة أخرى أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أي تأثير لمخاطر السيولة في نسبة الرفع المالي، مما يدل على أن لمخاطر السيولة أثر في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، الأداء المالي، المصارف التجارية.

<sup>\*</sup> أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سورية.

<sup>\*\*</sup> أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سورية.

<sup>\*\*\*</sup> طالبة دكتوراه في قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سورية.

# The Effect of Banking Liquidity Risk in the Financial Performance of Private Commercial Banks in Syria

## Dr. Asmahan Khalaf \* Dr. Osman Nakkar \*\* Lana Zaher\*\*\* (Received: 9 June 2020 , Accepted: 24 August 2020) Abstract:

The study aimed to identify the role of Liquidity risk in the financial performance of private commercial banks in Syria. To achieve this purpose, the annual data have collected from eleven private commercial banks during the period between 2008 - 2018. The data were collected mainly from the financial reports of the banks.

The independent variable represented by Liquidity risk was measured using the ratio of stable deposits to total deposits and the ratio of net loans to total deposits, while the dependent variable of financial performance was measured using the rate of return on equity, the rate of return on assets and the percentage of financial leverage. For the purpose of analyzing the study data, data panel models were used to test the relationship between independent and dependent variables, and a statistical program (Eviews 10) was used in the data analysis process.

The results of the study showed a negative effect for both the ratio of stable deposits to total deposits and the ratio of net loans to total deposits in the rate of return on equity, while it showed a positive effect for both the ratio of stable deposits to total deposits and the ratio of net loans to total deposits in the rate of return on assets, on the other hand, the results of the study found that there is no effect of liquidity risk in the percentage of financial leverage, which indicates that liquidity risk has an impact in the financial performance of private commercial banks in Syria.

Keywords: Liquidity Risk, Financial Performance, Commercial Banks.

<sup>\*</sup> Assistant Professor, Department of Economics, Hama University, Syria.

<sup>\*\*</sup> Assistant Professor, Department of Economics, Hama University, Syria.

<sup>\*\*\*</sup> Postgraduate Student (phd), Faculty of Economics, Hama University, Syria.

#### 1 – المقدمة:

نمت المصارف التجارية في سورية وتزايد دورها في الاقتصاد السوري حيث أسهمت بما تملكه من إمكانيات مالية ومدخرات في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، فهي تؤدي دور الوساطة المالية الذي يتمثل بتحويل الودائع القصيرة الأجل إلى قروض واستثمارات طويلة الأجل مما يجعل المصارف التجارية معرضة لمخاطر السيولة التي تعد أحد أهم أنواع المخاطر المالية التي تواجهها، فعدم توفر سيولة في المصارف التجارية يعد من الأسباب التي تؤدي إلى المحس المصرف، ومن جهة أخرى فإن الاحتفاظ بسيولة مرتفعة تزيد عن الحاجة الفعلية للمصرف يعد تجميد لأموال كان بالإمكان استثمارها في مجالات تؤدي إلى حصول المصرف على أرباح إضافية، لذلك يتوجب على المصارف الاحتفاظ بالسيولة الملائمة لتحقيق أكبر قدر من الأرباح.

هذا وتعد مخاطر السيولة من العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمصارف الذي يعتبر من الأهداف الرئيسة التي تسعى المصارف إلى تحسينه لضمان استمراريتها وعملها، فالسيولة هي عامل أساسي في تحقيق الأمان وكسب ثقة المودعين والمتعاملين ومواجهة السحوبات والالتزامات، لذلك إن إدارة مخاطر السيولة المصرفية بشكل جيد تشير إلى مدى الكفاءة الإدارية للمصرف في تحقيق أهدافه وتحسين أدائه المالي.

2 - مشكلة البحث:

بناء على ما سبق فإن مشكلة البحث تظهر من خلال طرح السؤال الرئيس الآتي: ما أثر مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية؟ للإجابة عن السؤال السابق تم طرح الأسئلة الفرعية التالية: 1. ما أثر مخاطر السيولة في معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة في سورية؟ 2. ما أثر مخاطر السيولة في معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية؟

3. ما أثر مخاطر السيولة في نسبة الرفع المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية؟

3 – أهداف البحث وأهميته:

3 – 1 – أهداف البحث: إن الهدف الرئيس من هذا البحث هو معرفة الدور الذي تؤديه إدارة مخاطر السيولة في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية، ويتفرع عنه الأهداف الفرعية الآتية:

قياس أثر مخاطر السيولة في معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

٤. قياس أثر مخاطر السيولة في معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

قياس أثر مخاطر السيولة في نسبة الرفع المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

3 – 2 – أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث من خلال إبراز الإجراءات والآليات التي تقوم بها المصارف التجارية الخاصة في سورية لمنع مخاطر السيولة، وذلك لتحقيق أرباح تسهم في تحسين الأداء المالي للمصرف من خلال الوقوف على طبيعة العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية، مما يزيد من قدرة إدارة المصارف على اتخاذ القرارات المناسبة في تحديد نسب السيولة الواجب عليها الاحتفاظ بها بحسب معدل الأرباح المطلوبة ودرجة مخاطر السيولة التي تكون فيها هذه المصارف مستعدة لتحملها.

الخاصة لاختلاف الأنظمة والتشريعات التي تنظم عمل المصارف الإسلامية.

9 – أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية للحصول على البيانات اللازمة للدراسة، حيث تم جمع البيانات السنوية بالاعتماد على التقارير الدورية والقوائم المالية للمصارف التجارية المدروسة على مدى سنوات الدراسة الممتدة من عام 2008 حتى عام 2018، وتم الحصول على التقارير والقوائم المالية من الموقع الرسمي لكل مصرف من المصارف التجارية المدروسة. 10 – الدراسات السابقة:

دراسة (الخنيسة، 2016): وهي بعنوان: " أثر السيولة والمخاطرة على ربحية المصارف العاملة في سورية دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الخاصة في سورية "

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر كل من السيولة ومخاطرها في ربحية المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية، كما هدفت إلى بيان فيما إذا كان هذاك فروق في درجة تأثير السيولة والمخاطرة في معدل الربحية بين المصارف التجارية الخاصة والإسلامية. طبقت الدراسة على عينة مكونة من عشرة مصارف تجارية خاصة ومصرفين إسلاميين خلال الفترة الممتدة بين عامي 2008 و 2014. ولتحقيق غرض الدراسة تم تطبيق نماذج (Panel Data) على بيانات المصارف المدروسة وطبقت ثلاثة نماذج خاصة بتحليل بيانات (Panel)، وهي: نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية. مثلت الربحية المتغير التابع، وتم قياسها باستخدام نسبتي العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). في حين مثلت مخاطر السيولة ونسبة السيولة القانونية المتغيرات المستقلة حيث تم قياسها باستخدام نسبة الأصول (ROE). في حين مثلت مخاطر السيولة ونسبة الميولة القانونية المتغيرات المستقلة حيث تم قياسها باستخدام السائلة إلى إجمالي الالتزامات، ونسبة الموجودات السائلة وشبه السائلة إلى الودائع وما في حكمها على التوالي. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير جوهري وعكسي لنسبة السيولة في ربحية المصارف المدروسة. بالمعول نتائج الدراسة وبعرد تأدير جوهري وعكسي لنسبة السيولة في مربحية المصارف المدروسة. بالمقابل أظهرت الدراسة وجود تأثير نتائج الدراسة وجود تأثير معامي والسبة الموجودات السائلة وم بعنه المائلة إلى الودائع وما في حكمها على التوالي. وقد نتائج الدراسة وجود تأثير مي ومري وعكسي لنسبة السيولة في ربحية المصارف المدروسة. بالمقابل أظهرت الدراسة وجود تأثير موهري وطردي لمخاطر السيولة في الربحية. كما تبين عدم وجود أية فروقات جوهرية في تأثير نسب السيولة والمخاطرة في الربحية فيما بين المصارف التجارية الخاصة والمصارف الإسلامية.

دراسة (المرسومي،2016): وهي بعنوان:" تأثير إدارة مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي– دراسة. تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتقييم الآثار المباشرة لكل من إدارة مؤشرات مخاطر السيولة في الأداء المالي لعينة مكونة من أربعة عشر مصرفاً تجارياً في العراق خلال الفترة الممتدة بين عامي (2005– 2014).حيث تم قياس مخاطر السيولة (المتغير المستقل) باستخدام نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ونسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات ونسبة السيولة النقدية، في حين تم قياس الأداء المالي (المتغير التابع) من خلال نسبتي معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. وقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع نسبة السيولة النقدية مقارنة بنسبة القروض إلى الودائع المنخضة لدى المصارف المدروسة بسبب الاعتماد الكبير على بيع وشراء العملات دون منحها للقروض وذلك لعدم وجود الضمانات الكافية التي جعلت هذه المصارف أكثر تحفظاً، مما أثر بشكل كبير على نسب الأداء المالي وهذا يدل على افتقار المصارف المدروسة لخطط حقيقية لاستثمار أموالها.

دراسة (كاظم،2014): وهي بعنوان:" أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة (1991–2011) "

تجلَّى الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في الأداء المصرفي في عينة مكونة من أربعة مصارف تجارية عامة في العراق، وشملت الدراسة الفترة الممتدة بين عامي 1997 و 2011. ولتحقيق غرض الدراسة تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد على البيانات المدروسة، ومثلت السيولة النقدية المتغير المستقل وتم قياسها باستخدام كل من نسب الودائع إلى إجمالي الموجودات، التسهيلات المصرفية إلى إجمالي الودائع، التسهيلات المصرفية الى إجمالي الموجودات، الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع. في حين مثلت الربحية المتغير التابع وتم قياسها من خلال تطبيق ثلاث نسب هي معدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على الودائع، ومعدل العائد على حقوق الملكية. وقد توصلت الدراسة إلى أن نسب السيولة النقدية ترتبط بعلاقة غير جوهرية مع كل من معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على الودائع، بالمقابل ترتبط جميع نسب السيولة النقدية بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع معدل العائد على حقوق الملكية، باستثناء نسبة التسهيلات المصرفية إلى إجمالي الودائع حيث ظهرت العلاقة بينها وبين معدل العائد على حقوق الملكية، باستثناء نسبة التسهيلات المصرفية إلى إجمالي الودائع حيث ظهرت العلاقة بينها وبين معدل العائد على حقوق الملكية، علاقة جوهرية عكسية.

## دراسة (Harelimana, 2017): وهي بعنوان: The Role of Risk Management on Financial" "Performance of Banking Institutions in Rwanda

" دور إدارة المخاطر في الأداء المالي للمؤسسات المصرفية في رواندا "

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور إدارة المخاطر في الأداء المالي للمصارف التجارية في رواندا، حيث اقتصرت العينة المدروسة على مصرف أونجوكا خلال الفترة الممتدة بين عامي (2012– 2016). وقد استخدامت الدراسة البيانات الكمية والنوعية وذلك من خلال تصميم استبانة وزعت على ثلاثين موظف في المصرف بالإضافة إلى إجراء المقابلات الشخصية مع رؤوساء الأقسام في المصرف، بينما كانت البيانات الكمية من خلال التقارير المالية. مثلت كل من مخاطر الائتمان ومخاطر الائتمان المعارف التقارير المالية. مثلت كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الفائدة المتغيرات المستقلة، في حين كان العائد على حقوق الملكية والعائد ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الفائدة المتغيرات المستقلة، في حين كان العائد على حقوق الملكية والعائد ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الفائدة المتغيرات المستقلة، في حين كان العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول المتغير التامين المالية، مثلت كل من مخاطر الائتمان على الأصول المتغير التامين ومخاطر أسعار الفائدة المتغيرات المستقلة، في حين كان العائد على حقوق الملكية والعائد ومخاطر السير المول المالية، ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الفائدة المتغيرات المستقلة، في حين كان العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول المتغير التابع (الأداء المالي)، ولقياس العلاقة بين المتغيرات المتعددة تم استخدام نماذج الانحدار لتحديد طبيعية هذه العلاقة وذلك من خلال البرنامج الإحصائي SPSS. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجوري وعكسي لكل من مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل وأسعار الفائدة في الأداء المالي. وأوصت الدراسة بالتشديد على تدريب الموظفين لكل من مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل وأسعار الفائدة في الأداء المالي. وأوصت الدراسة بالتشديد على تدريب الموظفين لكل من مخاطر الائمان والسيولة والتعاد المالي المعاد المالي. وأوصت الدراسة بالمراسة بالموسول إلى أداء مالي جيد. الكل من مخاطر من أجل تمكينهم من تطبيق الأدوات الممكنة لإدارة المالي. وأوصت الدراسة بلوصول إلى أداء مالي جيد. ول ول ول الفائدة في الأداء المالي. وأوصت الدراسة بلائمان والسيولة والعاد من أجل من خلال الفائدة في الأداء المالي. وأوصت الدراسة بلوصول إلى أداء مالي جيد. ول ول مالموسول الفلور من أجل من أدل من أمل من أدل ما ممكنة لإدارة الممكنة لإدارة الم

## "أثر مخاطر السيولة على أداء البنوك التجاربة"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر مخاطر السيولة في أداء المصارف التجارية مقاساً بالربحية، وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2003 و 2010 على عينة مكونة من 15 مصرفاً تجارياً إيرانياً. تم استخدام نموذج (Panel Data) لقياس أثر المتغيرات الخاصة بالمصرف (حجم المصرف، مخاطر السيولة، المخاطر الائتمانية، معدل كفاية رأس المال) في الربحية. وتم قياس المتغير التابع باستخدام معدل العائد على الأصول، بالمقابل تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول لقياس حجم المصرف، وقيست المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة باستخدام نسبتي القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، والفرق بين الالتزامات وودائع العملاء إلى إجمالي الأصول على التوالي. في حين تم قياس معدل كفاية رأس المال باستخدام نسبتي المحاطر الائتمانية ومخاطر السيولة باستخدام نسبتي القروض غير العاملة إلى وما يراس المال باستخدام نبيت المحاطر الائتمانية ومخاطر السيولة باستخدام نسبتي القروض العاملة إلى وما يراس المال باستخدام نبيت الالتزامات وودائع العملاء إلى إجمالي الأصول على التوالي. في حين تم قياس معدل كفاية رأس المال باستخدام نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن ربحية المصارف التجارية في إيران ترتبط إيجاباً مع حجم هذه المصارف، ومعدل كفاية رأس المال، وكذلك مع التصنحم والناتج المحلي الإجمالي. كما دراسة (Tafri, etal., 2009): وهي بعنوان: The Impact of Financial Risks on Profitability of . "Malaysian Commercial Banks: 1996-2005

" أثر المخاطر المالية على ربحية البنوك التجارية في ماليرزيا: 1996- 2005 "

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين المخاطر المالية والربحية في كل من المصارف التجارية الخاصة والإسلامية في ماليزيا، وقد شملت عينة البحث 36 مصرفاً (22 مصرف تجاري خاص و14 مصرف إسلامي). تم اختبار العلاقة بين الربحية والمخاطر المالية من خلال استخدام نموذج (Panel Data)، حيث مثلت الربحية المتغير التابع وتم قياسها باستخدام نسبتي العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). في حين مثلت مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة، والمخاطر الائتمانية المتغيرات المستقلة وتم قياسها باستخدام نسب فجوة سعر الفائدة إلى إجمالي رأس المال، وقد أظهرت النائلة إلى إجمالي الالتزامات، مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض على التوالي. وقد أظهرت النائلة إلى إجمالي الالتزامات، مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض على التوالي. وقد أظهرت النتائج أن المخاطر الائتمانية ترتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع الربحية مقاسة بنسبتي ROA و وقد أظهرت النتائج أن المخاطر الائتمانية ترتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع الربحية مقاسة بنسبتي ROA و مع الربحية مقاسة بنسبة ROA، وترتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع الربحية مقاسة بنسبتي ROA و المصارف المدروسة، كما أظهرت النتائج أن مخاطر تغير سعر الفائدة ترتبط بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع الربحية مقاسة بنسبة ROA، وترتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع الربحية مقاسة بنسبتي ما ROA و المصارف التجارية. بالمقابل ظهرت الربحية في المصارف الإسلامية غير متأثرة بمخاطر أسعار الفائدة. كما توصلت الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين مخاطر السيولة والربحية مقاسة بكل من نسبة ROA و تصائية مع الربحية معاسة بنسبة ROA، وذلك في المصارف التجارية. بالمقابل ظهرت الربحية في المصارف الإسلامية غير متأثرة بمخاطر أسعار الفائدة. كما توصلت الدراسة

11 – الإطار النظري للبحث:

## 11 - 1- مفهوم مخاطر السيولة:

يعد التوازن بين السيولة والريحية من الأهداف الأساسية لأي مؤسسة مالية بشكل عام وخصوصاً المصرفية منها، وذلك لاحتياجها المستمر إلى مستويات محددة من السيولة لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها وممارسة أنشطتها الاستثمارية بشكل جيد، وبالتالي فقد تتعرض المصارف إلى مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل نتيجة لنقص السيولة المطلوبة، أو عدم إمكانية توظيف الأموال السائلة بشكل ملائم، أو قد تتعرض في بعض الأحيان إلى مشاكل تمويلية نتيجة صعوبة الحصول على الأموال اللازمة في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة ومن هنا تتشأ مخاطر السيولة (الخطيب،2005، ص56)، وبالتالي تتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما: الكم المطلوب لتغطية السيولة (الخطيب،2005، ص56)، وبالتالي تتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما: الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة من السيولة، والسعر المعروض لتوفير هذا القدر من السيولة (الخطيب،2001م) وبذلك يمكن تعريف مخاطر السيولة بأنها عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل بدون الاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة من السيولة، والسعر المعروض لتوفير هذا القدر من السيولة (الخطيب،2001م). وبذلك يمكن تعريف مخاطر السيولة بأنها عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل بدون الاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة من السيولة، والسعر المعروض لتوفير هذا القدر من السيولة (فجل بدون تحقيق خسائر ملموسة، أو عدم القدرة على توظيف الأموال السائلة بشكل مناسب، أو ضعف إمكانية الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، أو تعذر بيع أصول وتحويلها إلى أموال السائلة بشرعة وفي الوقت المطلوب بدون تحقيق خسائر في القيمة (Eric،2014,p25). وهذا ما أكده ( كنجو وأسمهان،2014م، 2014) أن مخاطر السيولة توضح العلاقة بين متطلبات السيولة للمصرف لغرض تلبية سحوبات المودعين وانتهاز الفرص الملائمة من أجل منح القروض وزيادتها مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة من بيعها للموجودات أو تسييل بعض الموجودات التي تمتلكها بخسارة أو الحصول على مطلوبات إضافية.

وقد اهتمت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بمخاطر السيولة بحيث حددت وثيقة خاصة بشأنها لضمان احتفاظ المصرف بسيولة كافية بشكل يضمن سلامة الوضع المالي للمصرف من خلال مراعاة النقاط التالية (عياش،2013، ص478): الاحتفاظ بمقدار كاف من الأرصدة النقدية وشبة النقدية.

- إعداد سياسة ملائمة الاستحقاق للتدفقات النقدية.
- توزيع استخدامات الأموال بشكل ينسجم مع ودائع العملاء.

واستكمالاً لمبادئ وسياسات إدارة مخاطر السيولة، ومن أجل معالجة أوجه القصور في تنظيم العمل المصرفي فقد نصت اتفاقية بازل/3/ على ضرورة تعزيز إطار السيولة من خلال تطوير اثنين من المعايير العالمية للسيولة التمويلية وهما نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، إن هذين المعيارين قد وضعا لتحقيق هدفين منفصلين ولكنهما متكاملين، إحداهما يتعلق بتعزيز السيولة على المدى القصير والأخر يتعلق بتعزيز السيولة على المدى الطويل، وذلك بهدف ضمان احتفاظ المصارف بسيولة كافية لمواجهة التزاماتها واستمرار أعمالها وتدعيم حمايتها ضد الأزمات المالية المختلفة (Mosnova،2014,p89).

11 – 2 – مصادر مخاطر السيولة:

تظهر مخاطر السيولة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، ونذكر أهم هذه العوامل (Walter،2011, p28): أولاً: العوامل الداخلية:

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الموجودات والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- ب. سوء توزيع الموجودات على استخدامات ذات درجات متقاربة مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة.
  - ج. التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

ثانياً: العوامل الخارجية:

 حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد القومي وما يترتب عليه من تعثر بعض المشروعات وعدم قدرتها على سداد التزاماتها للمصارف الدائنة في مواعيد استحقاقها.

... الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

11 – 3 – معايير إدارة مخاطر السيولة ورقابتها:

إن الهدف من إدارة مخاطر السيولة هو التأكد من قدرة المصرف على مواجهة جميع الالتزامات التعاقدية مواجهة تامة، ويتم ذلك من خلال عدة معايير وهذا ما أوضحه مجلس النقد والتسليف (قرار 74/م ن/ب4 الصادر بتاريخ 2004/9/19) وهي: أولاً: تهيئة بيئة مناسبة لإدارة مخاطر السيولة: ويتم ذلك عن طريق:

- إنشاء هيكلية مناسبة لإدارة مخاطر السيولة وتطويرها.
- ✓ العمل على تأمين خطط بديلة حتى يتمكن المصرف من مواجهة أزمات السيولة التي كان من الممكن أن يتعرض لها.
   ✓ يجب على كل مصرف يتعامل بالعملات الأجنبية أن يكون لديه نظام محدد لقياس وضع السيولة بالعملات الأجنبية

التي يتعامل بها بشكل نشط ومراقبتها وضبطها.

ثانياً: اتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارة مخاطر السيولة: ويتم ذلك من خلال:

- مراجعة سياسة السيولة وتفعيلها وجعلها ملائمة بما يتناسب مع تطور تغير أوضاع المصرف ونشاطاته.
- ✓ تأمين التواصل والتنسيق التام في المصرف بين الجهة التي تضع سياسة السيولة وبين الجهات الأخرى التي يتوافر لديها معلومات لها تأثير في وضع السيولة كمدراء وإدارة المخاطر وغيرها من الجهات التنفيذية في المصرف.
- ✓ وضع حدود دنيا لحجم السيولة الواجب توفرها خلال فترة زمنية محددة وعلى ألا تتدنى هذه الحدود عن النسب التي يحددها مجلس النقد والتسليف.

بشكل

سيولة

نسبة صافى القروض إلى إجمالي الودائع:

تستخدم هذه النسبة لتقييم مخاطر السيولة لدى المصرف، ويشير ارتفاع هذه النسبة بصورة كبيرة إلى أن المصرف لا يملك السيولة الكافية لتغطية متطلبات السحب المفاجئة، حيث يدل هذا الارتفاع على زيادة نسبة القروض التي يصعب تصفيتها عند الحاجة إلى سيولة وذلك لمواجهة طلبات سحوبات الودائع (كنجو وأسمهان، 2014، ص149).

 نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:
 يتم من خلال هذه النسبة قياس حجم الأموال المستثمرة في القروض بالنسبة إلى حجم الأموال المستثمرة في الأصول، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض سيولة المصرف وزيادة حجم تعرضه لمخاطر السيولة، ويتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة إجمالي مبلغ القروض الممنوحة من قبل المصرف إلى إجمالي أصول المصرف (Eric،2014,p50).

قامت الباحثة بالاعتماد على نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع ونسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع كمقياس لمخاطر السيولة، وذلك بسبب توفر البيانات المالية للعينة المدروسة.

11 - 5 - تعريف الأداء المالي:

تعددت التعريفات الواردة حول الأداء المالي بسبب الاختلاف في المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه من طرف المدراء والمؤسسات، فمن وجهة نظر بعض الباحثين عُرف الأداء المالي بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد بأقل تكلفة (ساسي وقريشي،2006،ص40). وفي تعريف آخر فإن الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية باستخدام الوسائل المالية المتاحة بفعالية (الخطيب،2010،ص45).

كما تم تعريف الأداء المالي بأنه عبارة عن الأهداف والخطط والسياسات المالية التي تساهم في نمو واستقرار المؤسسة المالية وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية، لتحقيق الزيادة في معدلات الأرباح وتغطية المصروفات وزيادة القدرة على تحمل أو تخفيض المخاطر المالية المرتبطة بأنشطة ووظائف المؤسسة المالية (دادن وكماسي،2005، ص478). 11 – 6 – مؤشرات في قياس الأداء المالي:

تعد المؤشرات المالية من أفضل الأساليب المستعملة في عملية قياس الأداء المالي، ويتم ذلك إما من خلال قياس أدائها خلال فترة معينة ومقارنته بين مؤشرات المؤسسات المنافسة، أو من خلال مقارنة الأداء المالي للمؤسسة ووضعها المالي في فترات زمنية متعاقبة بهدف قياس وتقييم أدائها المالي، وتعددت المؤشرات نظراً لكثرة الاستعمال واتساع دائرة القياس في المؤسسة، لذلك تحتاج المؤسسة دائماً إلى قياس أدائها المالي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات (قريشي، 2004، ص90)، ومن أهم هذه المؤشرات:

✓ معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال المساهمين وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، فهو يعبر عن العلاقة بين الأموال المستثمرة من قبل مالكي المؤسسة والعوائد المتولدة عنها (العلاقة بين صافي الأرباح وحجم الاستثمارات المقدمة من جانب مالكي المؤسسة) بشكل يعكس أداء كل من الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية معاً، حيث يدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد جيد للمساهمين، وأداء مالي جيد، ويتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بشكل مبسط من خلال (Bragg,2007,p280):

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق المساهمين

معدل العائد على الأصول (ROA):

يعتبر العائد على الأصول من أكثر مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي شيوعاً، حيث يعبر عن العلاقة بين صافي الدخل بعد الضريبة وحجم الأموال المتاحة للإدارة، وهو يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر عن طريقة تمويلها، فهو يعكس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية للمؤسسة ولا يعكس الأنشطة التمويلية في ربحية المؤسسة (الخلايلة،2007، ص45)، ويعطى بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول

✓ نسبة الرفع المالي (مضاعف حقوق الملكيةEM):

تعد نسبة الرفع المالي أحد المؤشرات المهمة لقياس الأداء المالي وتسمى أيضاً مضاعف حقوق الملكية، فهي تبين عدد مرات تغطية الأصول لحقوق الملكية، وإن نسبة الأصول إلى حقوق الملكية هي مقياس غير مباشر لالتزامات المصرف، فمن خلال تحليل هذه النسبة يمكن معرفة إلى أي مدى يتم تمويل الأعمال بوساطة حقوق الملكية أو الدين(علي،2009، ص238)، وتعطى بالعلاقة التالية:

< معدل العائد على الاستثمار (ROI):

يعد معدل العائد على الاستثمار مقياس لمدى ربحية الأموال المستثمرة في المؤسسات المالية، وهو يعكس أداء الإدارة في استثمار رأس المال، إلا أن هذا المقياس يعاني من نقاط ضعف تحد من قيمته وأبرزها أن معدل العائد المحسوب لا يتأثر فقط بكفاءة الإدارة في توليد الأرباح بل يتأثر بالهيكل المالي، وطالما أن الهيكل المالي قد يختلف من مؤسسة إلى أخرى، كما وقد يختلف من وقت لآخر بالنسبة للمؤسسة الواحدة، فإنه يصبح من غير المقبول القول بأن التفاوت في معدلات العائد على الاستثمار بين المؤسسات يعود فقط إلى تفاوت في قدرتها على توليد الأرباح من الأصول، وبالتالي فإن هذا المقياس لا يعد مؤشراً كافياً يمكن الاعتماد عليه في الحكم على كفاءة إدارة الأصول (هندي، 2000، ص71)، ويعطى بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الاستثمار (ROI) = صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي رأس المال المستثمر

12 – الدراسة التطبيقية:

1-12- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بعد جمع البيانات من القوائم والتقارير المالية للمصارف التجارية المدروسة خلال الفترة الممتدة من عام 2008 حتى عام 2018، تم تفريغ هذه البيانات بواسطة برنامج Excel على برنامج E-views 10 وقد تم التحليل بعد إصلاح البيانات وتتقيتها من القيم المفقودة باستخدام طريقة المتوسطات المتحركة للسلاسل الزمنية التي أمكن التطبيق عليها، حيث بلغ عدد المشاهدات/121/ مشاهدة لجميع متغيرات الدراسة. استخدم في وصف البيانات مجموعة من الأساليب الإحصائية كالمتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري. وفيما يلى وصف لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة						
	LR1	LR2	ROE	ROA	EM	
Mean المتوسط الحسابي	0.581363	0.552208	0.068617	0.020402	8.833112	
Median الوسيط	0.543475	0.495506	0.055000	0.005900	7.131700	
Maximum أكبر قيمة	0.934618	0.811492	0.512500	0.286900	83.68000	
Minimum أصغر قيمة	0.056986	0.263619	-2.066100	-0.125800	1.201200	
Std. Dev الانحراف المعياري	0.185769	0.154386	0.295768	0.057003	0.890368	
Skewness الالتواء	-0.656720	0.537814	-3.980195	2.191000	5.301277	
Kurtosis التفرطح	2.177292	2.340913	27.91407	10.20466	43.10799	
Observationsعدد المشاهدات	121	121	121	121	121	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع (LR1):

بلغ الانحراف المعياري عن المتوسط لنسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع قيمة 18.57%، كما تبين أن المصارف التجارية الخاصة في سورية لديها نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع ما متوسطه 58%، وبلغت أعلى قيمة لهذه النسبة 93.46% كانت من نصيب مصرف فرنسبنك وذلك خلال عام 2010 وأقل قيمة بلغت 5.69% كانت من نصيب بنك قطر، ويشير الجدول إلى أن قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) 2.177292 وهي أقل من 3 مما يدل على أن التكرارات موزعة على فئات مختلفة ولا يوجد تركز بدرجة كبيرة في أحد الفئات على حساب الفئات الأخرى، كما ظهرت قيمة معامل الالتواء (-0.656720) وهي تقترب من الصفر وبالتالي يظهر شكل منحنى التوزيع غير متناظر وملتوي قليلاً نحو اليسار. - نسبة صافى القروض إلى إجمالى الودائع (LR2):

بلغ المتوسط الحسابي لنسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع مقدار 55%، وبلغت أعلى قيمة لهذه النسبة 81% حيث كانت من نصيب مصرف سوريا والمهجر ويشير ارتفاع هذه النسبة بصورة كبيرة إلى أن المصرف لا يملك السيولة الكافية لتغطية متطلبات السحب المفاجئة. كما يتضح من الجدول السابق إلى وجود اختلاف في حجم تعرض المصارف عينة الدراسة لمخاطر السيولة من خلال قيمة الانحراف المعياري عن المتوسط البالغة 15.43%، وتجدر الإشارة بأن منحنى التوزيع الخاص بنسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع يأخذ شكلاً مفرطحاً حيث بلغ معامل التفرطح (Kurtosis) التوزيع الخاص بنسبة ما يدل على أن المنحنى تقريباً معتدل وملتوي قليلاً نحو اليمين لأن قيمة معامل الالتواء (Skewness) .0.537814

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يتراوح معدل العائد على حقوق الملكية بين حدي 51.25% كحد أعلى و 206.61% - كحد أدنى، كما تشير الأرقام الواردة فيما سبق إلى أن المصارف التجارية تكسب في المتوسط 6.86% من الاستثمار في حقوق المساهمين.

كما يبين الجدول أن قيمة الانحراف المعياري عن المتوسط بلغت 29.57% مما يعني وجود تفاوت بين قيم معدل العائد على حقوق الملكية التي تكسبها المصارف التجارية الخاصة على مدى سنوات الدراسة، ويظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) بلغت27.91407 وهي أكبر من 3 مما يعني أن شكل منحنى التوزيع مدبب ويحتوي على عدد من القيم الشاذة، كما وظهرت قيمة معامل الالتواء (Skewness) 3.980195 وهي أصغر من الصفر وبالتالي يظهر شكل منحنى التوزيع غير متناظر وملتوي نحو اليسار.

معدل العائد على الأصول (ROA):

بلغ الانحراف المعياري عن المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول قيمة 5.7% وهي أقل قيمة للانحراف المعياري بالنسبة لبقية المتغيرات، مما يشير ذلك إلى وجود تقارب في قيم معدل العائد على الأصول التي تكسبها المصارف التجارية الخاصة على مدى سنوات الدراسة. كما يتبين من الجدول السابق أن متوسط ما تكسبه هذه المصارف يقدر بـ 2% من استثماراتهم في الأصول. كما بلغت أعلى قيمة لمعدل العائد الأصول 28.69% حيث كانت من نصيب بنك قطر وذلك في نهاية عام 2015، ويشير الجدول السابق إلى أن أن قيمة معامل التغرطح (Kurtosis) بلغت 10.20466 وهي أكبر من 3 مما يعني أن شكل منحنى التوزيع مدبب ويحتوي على عدد من القيم الشاذة، كما وظهرت قيمة معامل الالتواء (Skewness) 20191000 وهي أكبر من الصفر وبالتالي يظهر شكل منحنى التوزيع غير متناظر وملتوي نحو اليمين.

#### – نسبة الرفع المالى (EM):

يشير المتوسط الحسابي لنسبة الرفع المالي إلى ارتفاع هذه النسبة حيث بلغ المتوسط خلال سنوات الدراسة مقدار 883%، وبلغت أعلى قيمة 836% وأقل قيمة 120%. ويتبين أن هناك تذبذت حيث أن قيمة الانحراف المعياري تقدر بـ 89%، كما أن قيمة معامل الالتواء (Skewness)5.301277 التي هي أكبر من الصفر وبالتالي يظهر شكل منحنى التوزيع غير متناظر وملتوي نحو اليمين من خلال قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) التي بلغت 43.10799 وهي أكبر من 3 مما يعني أن شكل منحنى التوزيع مدبب ويحتوي على عدد من القيم الشاذة.

## 12-2- تحليل الارتباط:

يفيد تحليل الارتباط في اكتشاف ما إذا كان هناك مشاكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، كما يتم من خلاله اكتشاف مقدار وطبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة دون أن يبين سببية العلاقة الترابطية بين تلك المتغيرات، ويعرض الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباط لجميع المتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة:

الجدول رقم (2): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة						
	LR1	LR2	ROE	ROA	ЕМ	
LR1	1.000000	0.389163	-0.201464	-0.192816	-0.089715	
LR2	0.389163	1.000000	-0.365726	-0.151987	-0.095213	
ROE	-0.201464	-0.365726	1.000000	0.936951	0.266065	
ROA	-0.192816	-0.151987	0.936951	1.000000	-0.083450	
EM	-0.089715	-0.095213	0.266065	-0.083450	1.000000	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

### بالنظر إلى الجدول رقم (2) نجد ما يلي:

- ترتبط نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع (LR1) بعلاقة طردية ضعيفة مع نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع (LR2) وذلك بمقدار 38.91% وهي غير دالة معنوياً، وترتبط بعلاقة عكسية مع كل من معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ونسبة الرفع المالي على الترتيب (20% 10% 8.9%) وهذه الارتباطات معنوية.
- ترتبط صافي القروض إلى إجمالي الودائع (LR2) بعلاقة عكسية مع كل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل
   العائد على الأصول ونسبة الرفع المالي على الترتيب (36.57% 15% 9.5%) وهذه الارتباطات معنوية.
  - يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية بشكل طردي مع معدل العائد على الأصول ارتباطاً قوي جداً تبلغ نسبته93.69%، ويرتبط ارتباطاً ضعيفاً مع نسبة الرفع المالي بنسبة 26.6% ، وهذه الارتباطات معنوية.
- تنفي مصفوفة الارتباط وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، فقد بلغت أعلى نسبة ارتباط بين المتغيرات المستقلة ما نسبته 38.91% غير معنوية، وهي تمثل ارتباط نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع مع نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع. وبالتالي، ظهرت كافة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة أقل من 90% وهو ما يحقق شرط غياب وجود مشكلة التعدد الخطي.

12-3- اختيار نموذج الدراسة الملائم:

وتم تطبيق نماذج بانل (Panel) الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. وسيتم استعراض معادلة الدراسة الخاصة بكل نموذج من خلال مايلي:

 Pooled Regression Model (PRM) نموذج الانحدار التجميعي  $P_{i,t} = a_0 + a_1 L R \mathbf{1}_{i,t} + a_2 L R \mathbf{2}_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$  Fixed Effect Model (FEM) نموذج التأثيرات الثابتة  $P_{i,t} = \beta_0 + \sum_{d=1}^{N} \beta_d D_d + a_1 L R \mathbf{1}_{i,t} + a_2 L R \mathbf{2}_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$ التأثيرات العشوائية (REF) Random Effect Model: (REF):  $P_{i,t} = \mu + a_1 LR \mathbf{1}_{i,t} + a_2 LR \mathbf{2}_{i,t} + v_i + \varepsilon_{i,t}$ 12–31–1 المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعيPRM والتأثيرات الثابتة FEM: للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة يتم استخدام اختبار F المقيد بالصيغة التالية:  $\frac{(R^{2}_{FEM} - R^{2}_{PRM}) / (N - 1)}{(1 - R^{2}_{FEM}) / (NT - N - K)}$ F=حيث أن: . تمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة.  $R^2_{FEM}$ التجميعي. تمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي. N: تمثل عدد المصارف المدروسة، K: تمثل عدد المعلمات المقدرة باستثناء الحد الثابت، T: تمثل عدد الفترات الزمنية. بعد حساب قيمة F المحسوبة تتم مقارنتها مع قيمة F الجدولية والتي تعطى بالعلاقة التالية: F (a, N -1, NT -N - K) فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر أو مساوبة لقيمة F الجدولية، عندها يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، عدا عن ذلك يكون نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب. نموذج معدل العائد على حقوق الملكية ROE: F(0.05, 11 - 1, 121 - 11 - 2) = (0.05, 10, 108) = 1.9105F الجدولية:

F المحسوبة:

$$F = \frac{(0.387254 - 0.153462) / (11 - 1)}{(1 - 0.387254) / (121 - 11 - 2)} = 4.5022$$

يتضح مما سبق أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب في حالة المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية ROE.

• نموذج معدل العائد على الأصول ROA:

$$F (0.05, 11 - 1, 121 - 11 - 2) = (0.05, 10, 108) = 1.9105$$

$$F = \frac{(0.281574 - 0.022587) / (11 - 1)}{(1 - 0.281574) / (121 - 11 - 2)} = 3.8934$$

يتضع مما سبق أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب في حالة المتغير التابع معدل العائد على الأصول ROA. ■ نموذج نسبة الرفع المالي EM:
 <u>F</u> الجدولية:
 <u>F</u> الجدوية:
 <u>F</u> المحسوية:

$$\mathbf{F} = \frac{(0.4215738 - 0.2192864) / (11 - 1)}{(1 - 0.4215738) / (121 - 11 - 2)} = 3.7769$$

يتضح مما سبق أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب في حالة المتغير التابع نسبة الرفع المالي EM.

12-3-12 المفاضلة بين نموذجى التأثيرات الثابتة FEM والتأثيرات العشوائية REM:

تتم عملية المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وذلك من خلال تطبيق اختبار Hausman وفرضياته:

الفرضية العدم H0: إن النموذج random effects هو المقبول.

الفرضية البديلة H1: إن النموذج Fixed Effects هو المقبول.

نموذج معدل العائد على الحقوق الملكية ROE:

الجدول رقم (7): اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج					
	ROE				
Correlated Random Effects - Hausman Equation: ROEEQ0301 Test cross-section random effects	Test				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.		
Cross-section random	1.853730	2	0.5236		

نجد أن قيمة (Chi-Square Statistic) 1.853730 عند مستوى الدلالة 0.5236 أكبر من α = 0.05 ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب، ونرفض الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

• نموذج معدل العائد على الأصول ROA:

الجدول رقم (8): اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج						
ROA						
Correlated Random Effects - Hausman Test Equation: ROAEQ03 Test cross-section random effects						
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.			
Cross-section random	1.462913	2	0.6435			

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نجد أن قيمة (Chi-Square Statistic) 1.462913 عند مستوى الدلالة 0.6435 أكبر من α = 0.05 ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب، ونرفض الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

نموذج نسبة الرفع المالي EM:

الجدول رقم (9): اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج				
	EM			
Correlated Random Effects - Hausman Test Equation: EMEQ0301 Test cross-section random effects	t			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	0.457262	2	0.4361	
		<1 N1 1.	1 - 1 1	

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نجد أن قيمة (Chi-Square Statistic) 2.4361 عند مستوى الدلالة 0.4361 أكبر من α = 0.05 ، وبالتالي يتم قبول

فرضية العدم القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب، ونرفض الفرضية البديلة.

إذاً، في ضوء نتائج الاختبارات السابقة تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية الأكثر ملائمة لدراسة مخاطر السيولة في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية سواء عند تطبيق معدل العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد على الأصول أو نسبة الرفع المالي كمتغيرات تابعة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد في حالة معدل العائد على حقوق الملكية 0.428622 مما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية قادر على تفسير ما نسبته 42.8% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (ROE)، بينما بلغت قيمة معامل التحديد في حالة معدل العائد على حقوق أن نموذج التأثيرات العشوائية قادر على تفسير ما نسبته 8.2% من التغيرات التي تطرأ أن نموذج التأثيرات العشوائية قادر على تفسير ما نسبته (ROA)، ومن يعني على المتغير التابع (ROE)، مينا بلغت قيمة معامل التحديد في حالة معدل العائد على الأصول (ROA)، ومن على الموذج التأثيرات العشوائية قادر على تفسير ما نسبته 20.3% من التغيرات التي تطرأ على نموذج التأثيرات العشوائية قادر على تفسير ما نسبته 20.3% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع جهة أخرى بلغت قيمة معامل التحديد في حالة نسبة الرفع المالي 20.15% ما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية قادر على تفسير ما نسبته 15.26% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (EM).

12-4- اختبار الفرضيات:

### 12-4-12 نموذج معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغير تابع:

يوضح هذا النموذج اختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بمخاطر السيولة في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، للوصول إلى نتائج دقيقة فيما يتعلق بأثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع. وفيما يلي جدول نتائج مخرجات هذا النموذج باستخدام البرنامج الإحصائي E-views 10

<b>C</b> . 1.				
Dependent Variable: RO Method: Panel EGLS Sample: 2008 2018	E			
Periods included: 11				
Cross-sections included:	11			
Total panel (balanced) of	oservations: 121			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
С	3.162572	0.042078	1.471260	0.0584
LR1	-0.015236	0.015362	-1.310470	0.0075
LR2	-0.023751	0.003854	-1.274821	0.0062
		Weighted Statistics		
R-squared	0.428622	Mean dep	endent var	0.032374
Adjusted R-squared	0.351071	S.D. dependent var		0.263732
S.E. of regression	0.061459	Sum squared resid		7.427139
F-statistic	1.053731	Durbin-W	/atson stat	1.685747
Prob(F-statistic)	0.007135			

الجدول رقم (10): مخرجات نموذج التأثيرات العشوائية لمعدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نلاحظ من الجدول السابق رقم (10) أن النموذج الخاص بدراسة تأثير المتغيرات المستقلة المدروسة في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية أنه ذو دلالة معنوية لأن الاحتمالية المرافقة لـ F-statistic تساوي 0.007135 وهي أصغر من 0.05 مما يدل إلى أن معادلة الدراسة معنوية، وهذا ينعكس على المتغيرات المستقلة. وبالعودة إلى قيمة Durbin-Watson الخاصة بالخطأ العشوائي لنموذج الدراسة المقدر والواردة في الجدول رقم (10) فإن القيمة تبلغ 1.685747، وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية فإنه عند عدد مشاهدات n=121 وعدد المتغيرات المستقلة 2=k وبمستوى معنوية 5% فإن القيمة الجدولية لهذه الاختبار تكون 1.502 ها و وبالتالي فإن القيمة المحسوبة له القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية فإنه عند عدد مشاهدات n=121 المتغيرات المستقلة 2=k وبمستوى معنوية 5% فإن القيمة الجدولية لهذه الاختبار تكون 1.502 ها و وبالتالي فإن القيمة المحسوبة لـ DW

12-4-2- نموذج معدل العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع: يوضح هذا النموذج اختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بمخاطر السيولة في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بمعدل العائد على الأصول، للوصول إلى نتائج دقيقة فيما يتعلق بأثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

وفيما يلى جدول نتائج مخرجات هذا النموذج باستخدام البرنامج الإحصائي E-views 10

<b>–</b>		•		
Dependent Variable: ROA				
Method: Panel EGLS				
Sample: 2008 2018				
Periods included: 11				
Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 12	21			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
С	2.715623	0.001094	0.005923	0.0504
LR1	0.027147	0.005712	-1.237412	0.0136
LR2	0.031628	0.003726	-1.314284	0.0358
	Weighted	1 Statistics		
R-squared	0.203251	Mean dep	endent var	0.023614
Adjusted R-squared	0.176125	S.D. dependent var		0.061427
S.E. of regression	0.061493	Sum squ	ared resid	0.472372
F-statistic	2.003527	Durbin-W	Vatson stat	1.826174
Prob(E-statistic)	0.015473			

الجدول رقم (11): مخرجات نموذج التأثيرات العشوائية لمعدل العائد على الأصول كمتغير تابع

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نلاحظ من الجدول السابق رقم (11) أن النموذج الخاص بدراسة تأثير المتغيرات المستقلة المدروسة في المتغير التابع (الأداء 0.015473 على الأصول أنه ذو دلالة معنوية لأن الاحتمالية المرافقة لـ F-statistic تساوي 0.015473 وهي أصغر من 0.05 مما يدل إلى أن معادلة الدراسة معنوية، وهذا ينعكس على المتغيرات المستقلة. وبالعودة إلى قيمة وهي أصغر من 0.05 مما يدل إلى أن معادلة الدراسة معنوية، وهذا ينعكس على المتغيرات المستقلة. وبالعودة إلى قيمة المعنور من 1.05 مما يدل إلى أن معادلة الدراسة معنوية، وهذا ينعكس على المتغيرات المستقلة. وبالعودة إلى قيمة المغر من 0.05 مما يدل إلى أن معادلة الدراسة معنوية، وهذا ينعكس على المتغيرات المستقلة. وبالعودة إلى قيمة المغر من 1.85 مما يدل إلى أن معادلة الدراسة معنوية، وهذا ينعكس على المتغيرات المستقلة. وبالعودة إلى قيمة العدمات العشوائي لنموذج الدراسة المقدر والواردة في الجدول رقم (11) فإن القيمة تبلغ (142017) وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية فإنه عند عدد مشاهدات 1.821 هوبالعود المتغيرات المستقلة 2=8 وبمستوى معنوية 5% فإن القيمة الجدولية لهذه الاختبار تكون 1.502 هما هدات إلى فإن القيمة الجدولية لوالم المور المتغيرات المستقلة 25% فإن القيمة الجدولية لهذه الاختبار تكون 1.502 ها ول 2003 هذا القيمة الجدولية لهذه الاختبار من 2000 ها المعنوية 5% فإن القيمة الجدولية لهذه الاختبار تكون 1.502 ها و 2003 هوبالتالي فإن المستقلة 2=8 وبمستوى معنوية 5% فإن القيمة الجدولية لهذه الاختبار تكون 1.502 ها و 2003 ها وبالتالي فإن القيمة المحسوبة لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

## 12-4-12 نموذج نسبة الرفع المالى (EM) كمتغير تابع:

يوضح هذا النموذج اختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بمخاطر السيولة في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بنسبة الرفع المالي، للوصول إلى نتائج دقيقة فيما يتعلق بأثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع. وفيما يلى جدول نتائج مخرجات هذا النموذج باستخدام البرنامج الإحصائي 10 E–views

،ربي ،ييير -بي	÷9	· (		
Dependent Variable: EM				
Sample: 2008 2018				
Periods included: 11				
Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 121				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
С	4.432186	1.835124	1.326572	0.0567
LR1	0.034761	0.026415	-1.532195	0.1154
LR2	0.074585	0.072532	-1.617894	0.2326
	Weighte	d Statistics		
R-squared	0.152674	Mean dep	Mean dependent var	
Adjusted R-squared	0.102325	S.D. depe	S.D. dependent var	
S.E. of regression	6.532816	Sum squ	ared resid	2.841356
F-statistic	1.621572	Durbin-W	atson stat	1.724513
Prob(F-statistic)	0.030623			

الجدول رقم (12): مخرجات نموذج التأثيرات العشوائية لنسبة الرفع المالى كمتغير تابع

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نلاحظ من الجدول السابق رقم (12) أن النموذج الخاص بدراسة تأثير المتغيرات المستقلة المدروسة في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بنسبة الرفع المالي أنه ذو دلالة معنوية لأن الاحتمالية المرافقة لـ F-statistic تساوي 0.030623 وهي أصغر من 0.05 مما يدل إلى أن معادلة الدراسة معنوية. وبالعودة إلى قيمة Durbin-Watson الخاصة بالخطأ العشوائي لنموذج الدراسة المقدر والواردة في الجدول رقم (12) فإن القيمة تبلغ 1.724513، وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية فإنه عند عدد مشاهدات 121 وعدد المتغيرات المستقلة 2=k وبمستوى معنوية 5% فإن القيمة الجدولية لهذه الاختبار تكون 1.502 ها وبالتالي فإن القيمة المحسوبة له وبالتولية المحسوبة مع وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

- 12-4-4-نتائج اختبار الفرضيات:
- نتائج اختبار الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لمخاطر السيولة في معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة معامل نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع قد بلغت 0.015236– وذلك عند مستوى 0.0075 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = α، كما أن قيمة معامل نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع قد بلغت 0.023751– وذلك عند مستوى 0.0062 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = α، مما يعني أنه يوجد تأثير سلبي لمخاطر السيولة في معدل العائد على حقوق الملكية، وهذا يعني رفض الفرضية الأولى.

 نتائج اختبار الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لمخاطر السيولة في معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

يبين الجدول رقم (11) أن قيمة معامل نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع قد بلغت 0.027147 وذلك عند مستوى 0.0136 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 هم، كما أن قيمة معامل نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع قد بلغت 0.0136 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.038 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.035 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.035 وهي أصغر من مستوى الدلالة 10.05 وهي أميز من مستوى الدلالة 10.05 وإلى إجمالي الودائع قد بلغت 0.0136 وهي أصغر من مستوى الدلالة 10.05 وفي المعاني الودائع قد بلغت 0.031628 وإلى إجمالي الودائع قد مستوى الدلالة 10.05 ولال معنو من مستوى الدلالة 10.05 ولال معاني المعاني المعان المالي المعان معامل المالي الودائع ومن المالي المالي الودائع قد مستوى الدلالة 10.05 ولال معان معامل المالي المال

نتائج اختبار الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لمخاطر السيولة في نسبة الرفع المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة معامل نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع قد بلغت 0.034761 وذلك عند مستوى 0.0154 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 = α، كما أن قيمة معامل نسبة القروض غير العاملة قد بلغت 0.074585 وذلك عند مستوى وذلك عند مستوى الدلالة 0.074585 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 = α، مما يعني أنه لا يوجد تأثير لمخاطر السيولة في نسبة الرفع المالي، وهذا يعني قبول الفرضية الثالثة.

13 – النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- وجود تأثير سلبي لمخاطر السيولة في الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، مما يعني أنه كلما ازداد حجم مخاطر السيولة انخفض معدل العائد على حقوق الملكية، ويمكن إرجاع التأثير السلبي لمخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية إلى توجه المودعين إلى سحب إيداعاتهم بالليرة السورية بسبب الأزمة التي تمر بها البلاد وبقاء أسعار فائدة الودائع على حالها حيث بلغت نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة ما متوسطه (58%).
- 2- وجود تأثير إيجابي لمخاطر السيولة في الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول، مما يعني أنه كلما ازداد حجم مخاطر السيولة ارتفع معدل العائد على الأصول، يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال القول أن المصارف التجارية الخاصة اتجهت خلال الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2018 إلى الاحتفاظ بنسبة عالية من الأصول السائلة حيث بلغ المتوسط الحسابي لنسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع مقدار (55%) مما يعني أن إجمالي الودائع أكبر من صافي القروض الممتزوف المصارف المصارف المدروسة في منح مقدار (55%) مما يعني أن إجمالي الودائع معا وفر فائض سيولة كل منابع الممتزومة المعتدة من عام 2018 حتى عام 2018 مقدار (55%) مما يعني أن إجمالي الودائع مقدار فترة الأزمة، أكبر من صافي القروض الممتزومة المصارف المحارف المدروسة في منح قروض جديدة خلال فترة الأزمة، ما مما وفر فائض سيولة كبير قابل للاستثمار لاحقاً.
- 3- لا يوجد تأثير لمخاطر السيولة في الأداء المالي مقاساً بنسبة الرفع المالي، وذلك لعدم استثمار فائض السيولة واتجاه المصارف التجارية المدروسة إلى المحافظة على درجات أمان عالية لمواجهة السحوبات المحتملة للأموال المودعة لدى هذه المصارف نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد.
  - 14 التوصيات:
- 1- تطوير سياسة إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع نظام محدد يتمتع بالشفافية الكافية التي تعكس وضع السيولة الحقيقية وهذا من خلال وجود بيانات ومعلومات دقيقة عنها تساعد في اتباع استراتيجية فعالة وشاملة لإدارة مخاطر السيولة لتشمل إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الخصوم بمعنى الإدارة المتوازنة.
- 2- يجب على المصارف التجارية الخاصة في سورية القيام بإدارة السيولة بكفاءة عالية والتي من شأنها أن تضمن تحقيق هدفي تعظيم الربح والحفاظ على السيولة ضمن المعدلات التي تفي بالالتزمات المحتملة والطارئة.
- 3- على المصارف التجارية الخاصة في سورية استقطاب ودائع جديدة واستغلالها في عملياتها الاستثمارية لما في ذلك تأثير إيجابي في أدائها المالي.
- 4- تشجيع التعاون بين المصارف التجارية الخاصة في سورية لإدارة مخاطر السيولة من خلال تسوية بعض المعاملات بينها، وذلك بإتاحة إمكانية قيام المصارف التجارية ذات الفائض النقدي بتحويل جزء منه إلى المصارف التجارية ذات العجز التي بحاجة إليه، وذلك بشكل ودائع استثمار تأخذ عنها عائد أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عائد.

- 15 قائمة المراجع:
- 15 1- المراجع العربية:
- الخطيب، سمير، (2005)، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق علمي، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ص56.
- الخطيب، محمد محمود، (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص45.
- 3. الخلايلة، محمود عبد الحليم، (2007)، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، ص 45.
- 4. الخنيسة، خليل، (2016)، أثر السيولة والمخاطرة على ربحية المصارف العاملة في سورية دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الخاصة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، اللاذقية. سورية.
- 5. دادن، عبد الغني؛ كماسي، محمد؛ (2005)، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 304.
- 6. ساسي، إلياس؛ قريشي، يوسف؛ (2006)، التسيير المالي (الإدارة المالية): دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 40.
- 7. علي، محمود فهد، (2009)، أثر الرافعة المالية في تكلفة التمويل ومعدل العائد على حقوق الملكية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 21، كريلاء، العراق، ص ص 238–260.
- 8. عياش، زبير، (2013)، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضيرة بسكرة، العدد30، ص478.
- 9. كاظم، شيماء، (2014)، أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة (1991-2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية. العراق.
- 10. كنجو، كنجو؛ خلف، أسمهان، (2014)، إدارة المؤسسات المالية، منشورات جامعة البعث، حمص، سورية، ص190.
- 11. محمد الجموعي، قريشي، (2004)، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 3 ، ص 90.
- 12. المرسومي، مروج، (2016)، تأثير إدارة مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي– دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد 20، بغداد، العراق، ص ص 73– 100.
- 13. هندي، منير إبراهيم، (2000)، ا**لإدارة المالية ( مدخل تحليلي معاصر)**، دار المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية ، مصر، ص 71.

15 - 2 - المراجع الأجنبية:

- Banks, Eric, (2014), Liquidity Risk Managing Funding and Assets Pricing, second edition, USA, Palgrave Macmillan, p25.
- 2. Banks, Eric, (2014), Liquidity Risk Managing Funding and Assets Pricing, second edition, USA, Palgrave Macmillan, p25.

- 3. Bareik, A. & Kauliene, E., (2014), Liquidity Risk and Its Management in Lithuanian Banking System, MOKSLAS- Lietuvos Ateitis Science, Lithuania, Vol, 6(I), pp. 64-71.
- Bragg, S. M., (2007), Business Ratios and Formulas a Comprehensive Guide, John Wiley & Sons, Inc., 2 ed., Canada, pp. 280–288.
- Harelimana, JB, (2017), The Role of Risk Management on Financial Performance of Banking Institutions in Rwanda, Business and Economics Journal, Volume 8, Issue 1, pp. 260–284.
- Mosnova, Alzbeia, (2014). Liquidity Risk under Basel III in the EU, Published Master thesis, Institute of Economic Studies, Faculty of Social Sciences, Charles University: Prague, p89.
- Tabari, Naser; Ahmadi, Mohammad: Emarn i, Ma'sorneh, (2013), The Effect of Liquidity Risk on the Performance of Commercial Banks, International Research Journal of Applied and Basic Sciences. Vol, 4 (6), pp. 1624–1631.
- Tafri. Fauziah; I–lamid; Zarinah; Mecra. Aharncd; Omar, Mohd, (2009), The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial Banks: 1996–2005, International Journal of Social, Management, Economics and Business Engineering. No.6, pp. 26 – 282.
- Walter, Stefan, (2011), Basel III: Stronger Banks and a More Resilient Financial System, Conference on Basel III, Financial Stability Institute, Basel, Switzerland, p 28.